



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب
الإثنين 20 شوال 1440 (24 يونيو 2019)

جواب رئيس الحكومة
الدكتور سعد الدين العثماني

باقي الأسئلة (02):

"التحكم في الدين العمومي"

(فريق الأصالة والمعاصرة)

بسم الله الرحمن الرحيم،
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

جوابا على سؤالكم المتعلق بـ"التحكم في الدين العمومي"، أود في البداية، وقبل التطرق الى السياسة التي تعتمدها الحكومة للتحكم في المديونية، أن أشير الى الملاحظات الآتية:

1. إن ارتفاع المديونية يرتبط بالأساس بمستوى عجز الميزانية، إذ أن الموارد الذاتية للخبزنة غير كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية والاصلاحات الهيكلية التي تعتبر ضرورية من أجل الرفع من مستوى النمو وتخفيض البطالة، الشيء الذي يتطلب تمويله اللجوء إلى موارد إضافية داخلية وخارجية عن طريق الاقتراض مما يجعل اللجوء الى الاستدانة حاجة ماسة؛

2. إن اللجوء إلى الاستدانة عند الضرورة لا يشكل إشكالا في حد ذاته، شريطة التحكم، من جهة، في أوجه صرف واستعمال التمويلات المعبأة، وذلك بالحرص على تسخيرها حصريا لتمويل الاستثمارات المنتجة، وهو ما أصبح إلزاميا بموجب مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، والحرص، من جهة أخرى، على ألا يتعدى مستوى المديونية السقف الذي يضمن القدرة على تسديدها وسلامة المالية العمومية؛

3. إن اللجوء إلى الاقتراض يخضع للترخيص القبلي من قبل البرلمان، باعتبار أن مستوى المداخيل والنفقات وحاجيات التمويل السنوية يتم الترخيص لها في إطار قانون المالية السنوي، والذي يحدد سقفا لمستوى التمويلات الخارجية لا يمكن بأي حال تجاوزه، وتتم تغطية الفارق المتبقي من احتياجات التمويل بالموارد الداخلية؛

4. في إطار اللجوء الى الاقتراض، تعمل الحكومة على احترام المبادئ التالية:

- ✓ توجيه الموارد المتأتية من القروض أساسا إلى المشاريع الاستثمارية. تطبيقا للقاعدة الذهبية المضمنة في القانون التنظيمي لقانون المالية، المشار إليها أعلاه، والتي تلزم الحكومة بتوجيه موارد المديونية كليا إلى الاستثمار؛
- ✓ التحكيم بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية من أجل الحصول على شروط مواتية تضمن أقل كلفة ممكنة مع التقليل من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والصرف.

أما فيما يخص السياسة التي تعتمدها الحكومة للحد من الاستدانة، فإنها تتم أساسا عبر التحكم في عجز الميزانية، والزيادة في نسبة النمو، وكذا تعبئة الموارد الذاتية لتمويل المشاريع التنموية.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة حريصة على تفعيل الإصلاحات التي تضمنها البرنامج الحكومي والهادفة أساسا إلى توطيد دينامية التنمية عبر مواصلة الأوراش الكبرى للبنية التحتية والاستراتيجيات القطاعية، وتحقيق إقلاع الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار والمقاولة، وذلك عبر إجراءات عملية، ووفق رؤية مندمجة، نذكر أهم محاورها:

- النهوض بالقطاع الصناعي والمقاولة؛
- مواصلة وتعزيز الاستراتيجيات القطاعية الخاصة بالقطاعات المنتجة في مجالات الفلاحة والصيد البحري والطاقات والمعادن؛
- مواصلة تأهيل التجهيز وتعزيز الاستثمار في البنيات التحتية واللوجيستكية وتطوير منظومة النقل؛
- مواصلة إصلاح المالية العمومية وترشيد النفقات؛
- مواصلة الإصلاح الضريبي وتبسيط مساطره وقرار العدالة الجبائية؛
- تحسين المداخل الجبائية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التملص والغش؛
- مواصلة التحكيم بين الموارد الداخلية والخارجية مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المرتبطة أساسا بظروف الاقتصاد الوطني وخاصة وضعية السيولة في السوق

الداخلي وكذا شروط التمويل في السوق المالي الدولي من أجل خفض كلفة الدين وشروط التمويل للخزينة.

ووعيا من الحكومة بأهمية الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية خاصة في ظل تزايد الإكراهات الداخلية والخارجية وارتفاع حجم الالتزامات ولتخفيف العبء على ميزانية الدولة، فإنها تعزز اعتماد آلية جديدة لتمويل المشاريع الاستثمارية المبرمجة بالميزانية العامة. وتهدف هذه الآلية الجديدة المبينة على الشراكة المؤسسية إلى فسح المجال أمام بعض المؤسسات للمساهمة في تمويل مشاريع البنيات التحتية ومواكبة مختلف الاستراتيجيات القطاعية، وذلك لجعلها رافعة لاستقطاب استثمارات إضافية في إطار تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وعلى عكس ما تذهب إليه عدد من المداخلات التي تحاول تصوير مستوى المديونية بالكارثي، وتحميل الحكومة هذه الوضعية، فإن المؤشرات المسجلة تؤكد عكس ذلك تماما. ذلك أن نسبة مديونية الخزينة انخفضت من 65.1% سنة 2017 إلى 64.7% سنة 2018. ولقد سمح هذا التطور الإيجابي بوضع حد للمنحى التصاعدي الذي تعرفه بلادنا منذ 2009 لهذه المديونية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام.

وأؤكد هنا على أن سبب مستوى المديونية الحالي لا يرجع إلى عجز السنتين أو السنوات الثلاثة الأخيرة، وإنما إلى تراكم نسب العجز المرتفعة المسجلة خلال سنوات خلت. ولقد تم تحقيق هذه النتائج الهامة بفضل الإصلاحات والتدابير والإجراءات المتخذة، علما أن التحكم في المديونية من الأهداف الأساسية في البرنامج الحكومي.

وأود أن أوضح لبعض إخواننا في المعارضة أنه بين عامي 2009 و2012، زادت المديونية بأكثر من 12 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام، بينما انخفضت، ولأول مرة، بنسبة 0.4 نقطة سنة 2018. أما الباقي، فمجرد تأويلات ولي لعنق الأرقام والمعطيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.